



بيروت، في: ٢٠٢٥/١٠/٠٣
رقم الصادر: ١٩٩٣/م.ص.

السيد(ة) الوزير(ة)

يُعقد مجلس الوزراء عند الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الإثنين الواقع فيه ٢٠٢٥/١٠/٠٦

جلسة في القصر الجمهوري لبحث المواضيع المُبيّنة في جدول الأعمال المرفق.

(للاطلاع على المستندات المتعلقة ببنود جدول الأعمال يُرجى الدخول على الرابط الإلكتروني: <https://agenda.pcm.gov.lb> وذلك باستعمال اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة والموزعة على السيدات والسادة الوزراء).

للتفضل بأخذ العلم.

القاضي محمود مكيه

أمين عام مجلس الوزراء



جدول الأعمال

١. عرض وزير العدل للإجراءات التي اتخذتها النيابة العامة التمييزية والمُرتبطة بالتجمع في منطقة الروشة بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٢٥.
٢. طلب وزارة الداخلية والبلديات حلّ جمعية "الجمعية اللبنانية للفنون - رسالات" وسحب العلم والخبر منها لمخالفتها كتاب محافظ بيروت رقم ٣٦٨١/ب م تاريخ ٢٤/٩/٢٠٢٥ ومخالفتها لنظامها الداخلي والموجبات التي التزمت بها عند طلبها العلم والخبر، إضافةً إلى مخالفتها القوانين التي ترعى الأملاك العمومية والتعدي عليها واستعمالها لغير الغاية المُخصصة لها ولغايات تمس بالنظام العام دون ترخيص أو موافقة مسبقة.
٣. عرض قيادة الجيش التقرير الشهري حول خطة حصر السلاح في المناطق اللبنانية كافة إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٥ تاريخ ٥/٩/٢٠٢٥.
٤. طلب وزارة المالية الموافقة على مشروع مرسوم يرمي إلى تحديد دقائق تطبيق المادة ٣/ من القانون رقم ١ تاريخ ٢٤/٤/٢٠٢٥ (تعديل المادة ٧/ (هـ) و (و) من القانون المتعلق بـسرية المصارف والمادة ١٥٠/ من قانون النقد والتسليف تاريخ ١/٨/١٩٦٣ المعدلة بموجب القانون رقم ٣٠٦ تاريخ ٢٨/١٠/٢٠٢٢).
٥. طلب الهيئة العليا للتأديب الموافقة على تعيين عضو متفرغ لديها.
٦. طلب وزارة العمل الموافقة على مشروع مرسوم يرمي إلى تمديد مهلة براءة الذمة الصادرتين بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٨ وتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٨ عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والعائدتين لكل من شركتي الخليوي MIC1 و MIC2، لمدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ إنتهاء صلاحيتهما.
٧. طلب وزارة الصحة العامة الموافقة على مشروع مرسوم توزيع الإعتماد المُخصّص للإستشفاء.
٨. طلب وزارة الأشغال العامة والنقل عرض موضوع تخصيص المديرية العامة لأمن الدولة بجزء من العقار العائد لمصلحة سكك الحديد والنقل المشترك في محيط ن.ب.ط.
٩. طلب وزارة الداخلية والبلديات الموافقة على تجديد رخصة بطريقة الإتفاق الرضائي مع شركة (PRO IT) لزوم التجهيزات الخاصة بقوى الأمن الداخلي.
١٠. طلب وزارة البيئة الموافقة على مشروع مرسوم يرمي إلى تعيين مُمثلي الوزارات والمؤسسات العامة في المجلس الأعلى للصيد البري.